الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي
كانون الأول 2017

يُستنتج من تطوّر مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة حول العام 2017 بأنّ النمو الإقتصادي بقي، للعام السابع على التوالي، عند مستوى ضعيف، إذ أنّ غالبية هذه المؤشرات سجّلت إمّا ارتفاعاً بسيطاً مثل قيمة وكمّية السلع المستوردة وقيمة الشيكات المتقاصّة، وإمّا تراجعاً مثل حركَتيْ البناء والتصدير، في حين كان التحسّن شبه محصور في المؤشرات المتعلّقة بحركة السيّاح والمسافرين عبر المطار. أما على الصعيد النقدي، فقد ارتفعت موجودات مصرف لبنان الخارجية من دون الذهب إلى 42,0 مليار دولار في نهاية العام 2017 مقابل 39,6 ملياراً في نهاية العام 2016، وهي تشكّل الدعامّة الأساسية للإستقرار النقدي. وفي العام 2017، بقيت معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة، وحقّق ميزان المدفوعات عجزاً بسيطاً بقيمة 156 مليون دولار. وعلى صعيد النشاط المصرفي، بلغ معدل نمو إجمالي مطلوبات/موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان 7,6% في العام 2017 مقابل نسبة نمو أعلى بلغت 9,9% في العام الذي سبق، كما ازدادت الودائع الإجمالية بنسبة 3,9% مقابل 7,4% في العامين المذكورين على التوالي. جاء هذا التباطؤ نتيجة التطوّرات السياسية في تشرين الثاني واختلاف طبيعة عمليات الهندسة المالية المنفّذة بين العامين 2017 و2016. من جهة أخرى، ارتفع الدين العام الإجمالي بنسبة 6,2% في العام 2017 بعد ارتفاعه بنسبة مشابهة (+6,5%) في العام 2016.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في كانون الأول 2017، ارتفعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 6258 مليون دولار مقابل 5567 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5759 مليون دولار في كانون الأول 2016. وبذلك، تكون قيمة الشيكات المتقاصة قد ارتفعت بنسبة بسيطة بلغت 0,3% في العام 2017 بالمقارنة مع العام الذي سبقه، وعرف معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة تراجعاً إلى 68,2% في العام 2017 مقابل 70,8% في العام 2016، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في السنوات 2014-2017

	2014	2015	2016	2017	نسبة التغيّر، % 2016/2017
الشيكات بالليرة					
- العدد (آلاف)	4022	4117	4287	4592	+7,1
- القيمة (مليار ليرة)	27351	28211	29986	32678	+9,0
- متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	6800	6852	6995	7116	+1,7
الشيكات بالعملات الأجنبية					
- العدد (آلاف)	8946	8394	8035	7633	-5,0
- القيمة (مليون دولار)	56348	50845	48160	46578	-3,3
- متوسّط قيمة الشيك (دولار)	6299	6057	5994	6102	+1,8
مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)	112296	104860	102587	102894	+0,3
متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	8659	8381	8326	8417	+1,1
دولرة الشيكات، %					
- العدد	69,0	67,1	65,2	62,4	
- القيمة	75,6	73,1	70,8	68,2	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الأول 2017، ارتفعت قيمة الواردات السلعية بحسب احصاءات المركز الآلي الجمركي إلى مستوى قياسي بلغ 5826 مليون دولار مقابل 1726 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1536 مليون دولار في كانون الأول 2016. ويعود ذلك، بحسب المصدر ذاته، إلى حصول تأخير في تسجيل البيانات الجمركية المسدّدة لأذونات خاصّة عائدة لشحنات من الفيول لمصلحة مؤسسة كهرباء لبنان تمّت بين 20 تشرين الثاني من العام 2011 ولغاية 31 تشرين الأول من العام 2017، وذلك بقيمة 4 مليارات دولار تقريباً، 70% منها ذات منشأ أميركي.

وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ملحوظة بلغت 23,7% في العام 2017 بالمقارنة مع العام 2016، كما ازدادت الكمّيات المستوردة بنسبة مرتفعة بلغت 49,2%. ولكن، في حال استثنينا الزيادة الناتجة عن التأخّر في تسجيل البيانات الجمركية العائدة لشحنات الفيول، تكون قيمة الواردات السلعية قد ارتفعت بنسبة 1,2% في العام 2017، في حين تكون كمّيات السلع المستوردة قد بقيت عند المستوى ذاته تقريباً الذي بلغته في العام 2016.

وتوزّعت الواردات السلعية في العام 2017 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 33,9% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيميائية (9,2%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (8,4%)، ثمّ معدّات النقل (8,1%)، فمنتجات صناعة الأغذية (5,9%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام 2017، حلّت الولايات المتّحدة الأميركية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 17,3% من مجموع الواردات، تلتها الصين (8,1%)، ثمّ ايطاليا (7,7%)، فاليونان (5,9%)، ثمّ ألمانيا (5,3%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في السنوات 2014-2017

	2014	2015	2016	2017	نسبة التغيّر، % 2016/2017
الواردات السلعية (مليون دولار)	20494	18069	18705	23130	+23,7

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الأول 2017، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 251 مليون دولار، مقابل 229 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و244 مليون دولار في كانون الأول 2016. وبذلك، تكون قيمة الصادرات السلعية قد تراجعت بنسبة 4,5% في العام 2017 بالمقارنة مع العام 2016.

وتوزّعت الصادرات السلعية في العام 2017 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 20,6% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (16,1%)، ثمّ المعادن العادية ومصنوعاتها (12,0%)، فمنتجات الصناعة الكيميائية (11,3%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (11,1%). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام 2017، نذكر:

جنوب افريقيا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 11,1% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (9,3%) فسورية (8,7%)، ثمّ المملكة العربية السعودية (8,6%)، فالعراق (6,1%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في السنوات 2014-2017

	2014	2015	2016	2017	نسبة التغيّر، % 2016/2017
الصادرات السلعية (مليون دولار)	3313	2952	2977	2844	4,5-

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الأول 2017، ارتفع **عجز الميزان التجاري** إلى 5575 مليون دولار مقابل عجز قدرُه 1497 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1292 مليون دولار في كانون الأول 2016. وتوسّع العجز في الميزان التجاري إلى 20286 مليون دولار في العام 2017، مقابل عجز أدنى بلغت قيمته 15728 مليون دولار في العام 2016.

- في كانون الأول 2017، سجّلت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً قدره 854 مليون دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 68 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 910 ملايين دولار في كانون الأول 2016. وبذلك، تكون الموجودات الخارجية الصافية قد تراجعت بحوالي 156 مليون دولار في العام 2017، مقابل ارتفاعها بقيمة 1238 مليون دولار في العام 2016.

قطاع البناء

- في كانون الأول 2017، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال 901 ألف متر مربع (م2) مقابل 715 ألف م2 في الشهر الذي سبق و904 آلاف م2 في كانون الأول 2016. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد تراجعت بنسبة 4,1% في العام 2017 بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخَّص بها في السنوات 2014-2017

	2014	2015	2016	2017	نسبة التغيّر، % 2016/2017
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	13546	12339	12234	11730	4,1-

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الأول 2017، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري 101,2 مليار ليرة مقابل 95,6 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و107,4 مليارات في كانون الأول 2016. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 18,1% في العام 2017 بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 427 ألف طن في كانون الأول 2017 مقابل 447 ألف طن في الشهر الذي سبقه و297 ألف طن في كانون الأول 2016. وفي العام 2017، تراجعت هذه الكمّيات بنسبة 1,9% بالمقارنة مع العام 2016.

قطاع النقل الجوي

في كانون الأول 2017، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5607 رحلات وعدد الركاب القادمين 333273 شخصاً والمغادرين 293270 شخصاً والعابرين 323 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 5486 طناً مقابل 3079 طنّاً للبضائع المشحونة.

وفي العام 2017، وبالمقارنة مع العام 2016، ارتفعت كلّ من حركة القادمين بنسبة 8,6% وحركة المغادرين بنسبة 8,0% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 14,3%، كما ازداد عدد الرحلات بنسبة 0,6%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في العامين 2016 و2017

	2016	2017	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	70740	71171	0,6+
منها: حصّة الميدل ايست، %	34,3	35,2	
حركة القادمين (عدد)	3779610	4103338	8,6+
منها: حصّة الميدل ايست، %	36,0	35,8	
حركة المغادرين (عدد)	3821911	4127554	8,0+
منها: حصّة الميدل ايست، %	35,5	35,6	
حركة العابرين (عدد)	8710	4953	43,1-
حركة شحن البضائع (طن)	84810	96929	14,3+
منها: حصّة الميدل ايست، %	27,8	27,0	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول 2017 ، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 166 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 615894 طنّاً والمشحونة 90222 طنّاً، وعدد المستوعبات المفرغة 24012 مستوعباً. وفي العام 2017 وبالمقارنة مع العام 2016، ارتفع كلّ من حجم البضائع المشحونة بنسبة 4,3% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 2,4% ، في حين تراجع كلّ من عدد البواخر بنسبة 5,2% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 2,0%.

بورصة بيروت

في كانون الأول 2017، تحسّنت حركة بورصة بيروت وبلغ عدد الأسهم المتداولة 11929343 سهماً قيمتها 116,2 مليون دولار مقابل تداول 3450710 أسهم بلغت قيمتها الإجمالية 43,6 مليون دولار في الشهر الذي

سبق (17811981 سهماً بقيمة 121,4 مليون دولار في كانون الأول 2016). وارتفعت قيمة الرسملة السوقية إلى 11473 مليون دولار مقابل 10872 مليوناً (11903 ملايين دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.
وفي كانون الأول 2017، استحوذ القطاع المصرفي على 62,1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلته شركة سوليدير بسهمَيْها "أ" و"ب" (32,5%) فالقطاع الصناعي (5,4%).
وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في العامَيْن 2016 و2017، يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 120,5 مليون سهم إلى 83,9 مليوناً.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 971,6 مليون دولار إلى 752,5 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في تشرين الأول 2017، بلغ العجز العام الإجمالي 742 مليار ليرة مقابل عجز بمقدار 928 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 267 مليار ليرة في تشرين الأول 2016). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر العشرة الأولى من العامَيْن 2016 و2017 المعطيات التالية:
- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 12750 مليار ليرة إلى 14501 ملياراً، أي بمقدار 1751 مليار ليرة وبنسبة 13,7%. ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية (+1652 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+213 مليار ليرة)، فيما انخفضت الإيرادات غير الضريبية (-114 مليار ليرة). وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الملحوظ في الإيرادات الضريبية يعود بشكل رئيسي إلى الضريبة على الدخل (+1138 مليار ليرة ومعظم مصدرها الضريبة الاستثنائية على الأرباح التي دفعتها المصارف للخزينة).
- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة من 17765 مليار ليرة إلى 18263 ملياراً، أي بقيمة 498 مليار ليرة وبنسبة 2,8%. ونتج ذلك من ارتفاع النفقات الأوّلية (خارج خدمة الدين العام) من 11890 مليار ليرة في فترة كانون الثاني – تشرين الأول 2016 إلى 12125 ملياراً في فترة كانون الثاني – تشرين الأول 2017 والناتجة بشكل أساسي من ارتفاع التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان (+553 مليار ليرة) والتي غطّت انخفاض التحويلات إلى البلديات (-492 مليار ليرة). كما ارتفعت خدمة الدين العام بقيمة 264 مليار ليرة (من 5875 مليار ليرة إلى 6139 ملياراً) في فترة الأشهر العشرة الأولى من العامَيْن 2016 و2017.
- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 5015 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 إلى 3762 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2017 وانخفضت نسبتُه من 28,2% من مجموع المدفوعات إلى 20,6% في الفترتَيْن المذكورَتَيْن على التوالي.
- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً كبيراً بمقدار 2376 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2017 مقابل فائض أدنى مقدارُه 861 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2016.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قليلاً قياساً على المدفوعات الإجمالية في حين تراجعت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر العشرة الأولى من العامَيْن 2016 و2017.

جدول رقم 6- تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	ك 2-ت 1 2016	ك 2-ت 1 2017
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	33,1	33,6
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	46,1	42,3

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2017، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 72812 مليار ليرة من 72383 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق (69347 ملياراً في نهاية العام 2016). وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 3465 مليار ليرة في العام 2017 مقابل ازديادها بقيمة أكبر بلغت 5235 مليار ليرة في العام 2016.

وفي كانون الأول 2017، أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة من فئة 36 شهراً بقيمة 1500 مليار ليرة اكتتب بها مصرف لبنان بفائدة 1%. كما أصدرت الوزارة في الشهر ذاته سندات من فئتَيْ 7 سنوات (بقيمة 185 مليار ليرة) و10 سنوات (بقيمة 601 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من فئة 5 سنوات وما دون. من جهة أخرى، استحقّت سندات من فئة 84 شهراً بقيمة 1500 مليار ليرة.

جدول رقم 7- توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	96 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2016	0,38	0,64	3,45	7,51	20,74	22,30	21,17	2,64	16,42	4,44	0,31	100,00
ت 2 2017	0,54	1,37	2,61	10,21	13,66	23,10	20,46	2,53	20,95	4,25	0,30	100,00
ك 1 2017	0,18	1,27	2,85	10,13	15,47	22,87	18,53	2,56	21,65	4,22	0,30	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

من خلال تطور حصص فئات سندات الخزينة بالليرة بين تشرين الثاني وكانون الأول 2017، نلاحظ انخفاض حصة فئة 84 شهراً نتيجة استحقاق سندات بقيمة 1500 مليار ليرة في الشهر الأخير من العام 2017 وارتفاع حصة فئة 36 شهراً نتيجة إصدار سندات بقيمة 1500 مليار ليرة اكتتب بها مصرف لبنان بفائدة 1%، فيما عرفت الفئات الأخرى تغيّرات بسيطة إما ارتفاعاً أو انخفاضاً.

وارتفعت **القيمة الفعلية** للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 73843 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2017 مقابل 73546 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+297 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	ك أول 2016	ت 2 2017	ك أول 2017
المصارف	29363	28369	27522
الحصة من المجموع	%41,8	%38,6	%37,3
مصرف لبنان	30150	34077	35580
الحصة من المجموع	%42,9	%46,3	%48,2
المؤسسات المالية	548	534	517
الحصة من المجموع	%0,8	%0,7	%0,7
المؤسسات العامة	8718	9031	8941
الحصة من المجموع	%12,4	%12,3	%12,1
الجمهور	1531	1535	1283
الحصة من المجموع	%2,1	%2,1	%1,7
المجموع	**70310**	**73546**	**73843**

المصدر: مصرف لبنان

وفيما سجّلت حصة المصارف انخفاضاً إلى 37,3% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية كانون الأول 2017، ارتفعت حصة مصرف لبنان إلى 48,2%. أما حصة القطاع غير المصرفي، والتي هي متدنّية أصلاً، فانخفضت قليلاً إلى 14,5%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الأول 2017، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 28086 مليون دولار مقابل ما يوازي 28144 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و26030 مليون دولار في نهاية العام 2016.

وفي نهاية كانون الأول 2017، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 14178 مليون دولار (أي ما نسبته 50,5% من مجموع المحفظة) مقابل 14304 ملايين دولار (أي ما نسبتُه 50,8% من المجموع) في نهاية الشهر الذي سبق و15383 مليون دولار (أي ما نسبتُه 59,1% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2016.

الدين العام

في نهاية كانون الأول 2017، بلغ الدين العام الإجمالي 119876 مليار ليرة (أي ما يعادل 79,5 مليار دولار) مقابل 119656 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (112910 مليارات ليرة في نهاية العام 2016). وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 6966 مليار ليرة في العام 2017 مقابل زيادة قدرُها 6879 مليار ليرة في العام 2016.

ونتج ارتفاع الدين العام الإجمالي في العام 2017 من ارتفاع كلّ من الدين المحرَّر بالليرة اللبنانية بقيمة (+ 3549 مليار ليرة) والدين المحرَّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 3417 مليار ليرة (2267 مليون دولار).

يُذكر أن وزارة المالية عمدت في تشرين الثاني 2017 إلى استبدال حوالي 1,7 مليار دولار من محفظة مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة إلى سندات يوروبندز.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 104500 مليار ليرة في نهاية العام 2017، مسجّلاً ارتفاعاً نسبتُه 5,9% قياساً على نهاية العام 2016.

وفي نهاية كانون الأول 2017، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** 74077 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,8% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 45799 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه 38,2% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بلغت حصة المصارف 37,5% في نهاية العام 2017 مقابل 48,0% لمصرف لبنان و14,5% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 9- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

	ك أول 2016	ت ثاني 2017	ك أول 2017
المصارف في لبنان	41,9	38,8	37,5
مصرف لبنان	42,8	46,2	48,0
القطاع غير المصرفي	15,3	15,0	14,5
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 10- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

	ك أول 2016	ت 2 2017	ك 1 2017
الحكومات	3,2	2,8	2,9
قروض باريس-2	0,1	0,0	0,0
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	3,7	4,4	4,4
سندات يوروبوندز	92,6	92,5	92,4
سندات خاصة للاستملاكات + مصادر أخرى خاصة	0,4	0,3	0,3
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية كانون الأول 2017، وصلت **الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى** ما يعادل 331433 مليار ليرة (ما يوازي 219,9 مليار دولار)، مقابل 325934 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و307999 مليار ليرة في نهاية العام 2016. وبذلك، يكون إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، قد ارتفع بنسبة 7,6% في العام 2017 مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بلغت 9,9% في العام 2016.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2017، وصلت **الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية**، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 260745 مليار ليرة (ما يوازي 173,0 مليار دولار)، وشكّلت 78,7% من إجمالي المطلوبات مقابل 257788 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و250918 مليار ليرة في نهاية العام 2016. وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 3,9% فقط في العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 7,4% في العام 2016.

وارتفع **معدّل دولرة** ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 68,72% في نهاية كانون الأول 2017 مقابل 68,51% في نهاية الشهر الذي سبقه و65,82% في نهاية العام 2016 .

- في نهاية كانون الأول 2017، وصلت **الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 201263 مليار ليرة وشكّلت 60,7% من إجمالي المطلوبات مقابل 199657 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و193765 مليار ليرة في نهاية العام 2016. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 3,9% فقط في العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 7,4% في العام 2016.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 4,9% في العام 2017، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 9,7%. وبذلك، ارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 63,68% في نهاية كانون الأول 2017 مقابل 63,54% في نهاية الشهر الذي سبقه و60,31% في نهاية العام 2016.

وفي نهاية كانون الأول 2017، وصلت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 35156 مليون دولار مقابل 34367 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و33961 مليون دولار في نهاية العام 2016. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 3,5% في العام 2017 مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 6,6% في العام 2016.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية كانون الأول 2017، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 7481 مليون دولار مقابل 7668 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6280 مليون دولار في نهاية العام 2016.

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2017، وصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 28831 مليار ليرة (19,1 مليار دولار) مقابل 28133 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و27497 مليار ليرة في نهاية العام 2016، وشكّلت 8,7% من إجمالي الميزانية المجمّعة و31,7% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 4,9% في العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 9,4% في العام 2016.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية كانون الأول 2017، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 155893 مليار ليرة مقابل 152362 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و134612 مليار ليرة في نهاية العام 2016. وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 15,8% في العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 26,6% في العام 2016.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية كانون الأول 2017، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 81667 مليار ليرة أو ما يعادل 54174 مليون دولار، مقابل 53434 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و51040 مليون دولار في نهاية العام 2016. وازدادت هذه التسليفات بنسبة 6,1% في العام 2017، بعد ارتفاعها بنسبة مماثلة تقريباً بلغت 6,2% في العام 2016.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية كانون الأول 2017، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 48163 مليار ليرة، مقابل 49539 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و52344 مليار ليرة في نهاية العام 2016. وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 8,0% في العام 2017، علماً أنّها تراجعت بنسبة مماثلة بلغت 8,1% في العام 2016.

وفي التفصيل، انخفضت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 2364 مليار ليرة في العام 2017 لتبلغ 26790 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2017، كما تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 1817 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 21373 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية كانون الأول 2017، ارتفعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى حوالي 23601 مليون دولار مقابل 22293 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23100 مليون دولار في نهاية العام 2016. وازدادت هذه الموجودات بنسبة 2,2% في العام 2017، مقابل تراجعها بنسبة 2,9% في العام 2016.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية كانون الأول 2017، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية ما يوازي 208613 مليار ليرة مقابل 206519 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و200192 مليار ليرة في نهاية العام 2016. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 4,2% في العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 7,4% في العام 2016. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) إلى 62,08% في نهاية كانون الأول 2017 وهو المستوى ذاته المسجّل في نهاية الشهر الذي سبقه (62,07%) مقابل 58,83% في نهاية العام 2016. وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 8420 مليار ليرة في العام 2017 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 546 مليار ليرة (ما يعادل 362 مليون دولار). وجاء ذلك نتيجة ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 1894 مليار ليرة (1257 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، إنّما قابله تراجع أكبر في الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 2441 مليار ليرة (ما يعادل 1619 مليون دولار).
- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 1469 مليار ليرة.
- ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً " بقيمة 2018 مليار ليرة.
- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 5001 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع التسليفات بالليرة بما مقداره 3358 مليار ليرة، وارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 1643 مليار ليرة (حوالي 1090 مليون دولار).
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 4515 مليار ليرة.

وفي العام 2017، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيّق (م1) بنسبة 4,9%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 4,0%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2017، انخفضت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,65% مقابل 6,78% في نهاية الشهر الذي سبق (6,92% في نهاية كانون الأول 2016). فيما ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1420 يوماً (3,90 سنوات) مقابل 1387 يوماً (3,81 سنوات) في نهاية تشرين الثاني 2017 (1269 يوماً أو 3,49 سنوات في نهاية العام 2016).

ويُعزى هذا التطور إلى حدّ كبير إلى استحقاق سندات من فئة سبع سنوات بفائدة 7,90% وإصدار سندات بالقيمة ذاتها من فئة ثلاث سنوات وبفائدة 1% اكتتب بها المصرف المركزي.

على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدَرَة خلال شهر كانون الأول 2017، لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتَيْن، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,74% لفئة الخمس سنوات، 7,08% لفئة السبع سنوات و7,46% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية كانون الأول 2017، بقيت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) شبه مستقرّة إذ بلغت 6,49% مقابل 6,48% في نهاية الشهر الذي سبق (6,46% في نهاية العام 2016)، فيما انخفض متوسط عمر المحفظة إلى 7,07 سنوات مقابل 7,12 سنوات (6,19 سنوات) في نهاية الفترات على التوالي.

يُذكر أنه في 20 تشرين الثاني 2017، أنجزت وزارة المالية عملية استبدال لسندات خزينة بالليرة اللبنانية يحملها مصرف لبنان بقيمة 2562 مليار ليرة إلى ما يوازيها (1,7 مليار دولار) في محفظته بسندات اليوروبندز (Eurobonds). وتوزّعت سندات اليوروبندز الجديدة على شطرَيْن: سندات بقيمة مليار دولار تستحقّ في 20 تشرين الثاني 2031 بفائدة 7,15% وسندات بقيمة 700 مليون دولار تستحقّ في 20 آذار 2028 بفائدة 7%.

يُذكر أن سندات يوروبندز بقيمة 775 مليون دولار بفائدة 5% كانت استحقّت في تشرين الأول 2017.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الأول 2017، ارتفع متوسط الفائدة المثقَّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع 53 نقطة أساس إلى 6,41% مقابل 5,88% في الشهر الذي سبق (5,56% في كانون الأول 2016)، كما ارتفع متوسط الفائدة المثقَّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 11 نقطة أساس إلى 8,09% مقابل 7,98% (8,23%) في الأشهر الثلاثة على التوالي.

وفي كانون الأول 2017، انخفض متوسّط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 35,93% مقابل 69,06% في الشهر الذي سبق (3,00% في كانون الأول 2016). تجدر الإشارة إلى أن معدل الفائدة على الودائع بين المصارف ارتفع بشكل ملحوظ خلال تشرين الثاني 2017 نتيجة تزايد الطلب على التحويل إلى الدولارعلى أثر إعلان رئيس الحكومة استقالته، وراوح بين 4% كحدّ أدنى و125% كحدّ أقصى. ومع عودة الهدوء النسبي في كانون الأول، انخفض ليراوح بين 4% كحدّ أدنى و95% كحدّ أقصى.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 11- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

	ك 1 2016	ت 2 2017	ك 1 2017
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	5,56	5,88	6,41
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	8,23	7,98	8,09
المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف	3,00	69,06	35,93

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الأول 2017، ارتفع المتوسّط المثقَّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,89% مقابل 3,80% في الشهر الذي سبق (3,52% في كانون الأول 2016)، كما ارتفع المتوسّط المثقَّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 35 نقطة أساس إلى 7,67% مقابل 7,32% في الشهر الذي سبق (7,35%) في التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي كانون الأول 2017، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 1,60% مقابل 1,43% في الشهر الذي سبق (0,98% في كانون الأول 2016).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 12- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

	ك 1 2016	ت 2 2017	ك 1 2017
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	3,52	3,80	3,89
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	7,35	7,32	7,67
متوسّط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	0,98	1,43	1,60

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في كانون الأول 2017، أقفل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الأخير من العام 2017.

على صعيد آخر، ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 35688 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني إلى 35806 ملايين في نهاية كانون الأول 2017. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بمقدار 1778 مليون دولار في العام 2017 مقابل زيادة أعلى بلغت قيمتها 3390 مليون دولار في العام 2016.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الأول 2017، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، بقي **مؤشّر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها** شبه مستقر (+0,05%) قياساً على الشهر الذي سبق، لتصبح نسبة ارتفاعه 2,36% قياساً على كانون الأول 2016. ولا تظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في العام 2017 مع متوسطه في العام 2016 أي تغيّر يُذكر (-0,01%).

أما **مؤشر الأسعار في لبنان** الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,8% في كانون الأول 2017 قياساً على الشهر الذي سبق، لتصبح نسبة ارتفاعه 5% قياساً على كانون الأول 2016. وعند مقارنة متوسطه في العام 2017 مع متوسطه في العام 2016، يكون هذا المؤشر قد ارتفع بنسبة 4,5%.